ارتفاع حصيلة هجوم نيوزيلندا إلى 53

ردود فعل عربية وعالمية غاضبة إزاء الهجوم الإرهابي على المسجدين

باقات من الزهور حدادا على ضحايا الهجمات على المسجدين في نيوزيلاندا وفي الإطار رئيسة الوزراء مرتدية الحجاب احتراما للشهداء

ارتفعت حصيلة ضحايا الهجوم الإرهابي على مسجدين في كرايست تشيرش النيوزيلندية إلى 53 قتيلا و19 جريحا.

وتوزعت جنسيات القتلى على الدول التالية: 19 فلسطينيا، 5 تونسيين، 5 بنغاليين، 4 مصريين، 4 مغربيين،4 أردنيين، 3 يمنيين، 3 صوماليين، عراقيان، سعودي واحد، سوري واحد، أفغاني واحد وإيراني واحد، وفق ما أعلنته السلطات النيوزيلندية وعدة عواصم لدول الضحايا.

ففي الأردن أكد مدير مركز العمليات والناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير سفيان القضاة، أن عدد الشهداء الأردنيين الذين استشهدوا جراء الحادث الإرهابي في نيوزيلندا قد ارتفع إلى أربعة شهداء بعد وفاة أحد المصابين وانه تم إبلاغ ذويه.

وأضاف القضاة أن حصيلة الحادث الإجرامي الآن بلغت 4 شهداء وخمسة مصابين يتلقون العلاج.

كما أعلن السفير المصري في نيوزيلندا طارق الوسيمي، وفاة 4 من مواطنيه في الهجوم الإرهابي.

وأعلنت السفارة السعودية عن مقتل مواطنها محسن الحربي متأثرا بجروح إثر إصابته بخمس طلقات نارية، كما أفادت بأن هناك سعوديا آخر أصيب في الهجوم الإرهابي.

في السياق نفسه، أدى الحادث الإرهابي الذي وقع في نيوزيلاند الجمعة الى ردود فعل غاضبة وإدانات شديدة من دول عربية وغربية.

فمن جانبه، قال رئيس وزراء باكستان عمران خان على مواقع التواصل الاجتماعي "ألقي بمسؤولية هذه الهجمات الإرهابية المتزايدة على ظاهرة الإسلاموفوبيا الحالية بعد أحداث 11 سبتمبر، إذ يتحمل 1.3 مليار مسلم بشكل جماعي اللوم عن أي عمل إرهابي". وكتب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو على تويتر "ليس فقط مرتكبو هذه الجرائم البشعة، بل أيضا الساسة ووسائل الإعلام الذين يغذون ظاهرة الإسلاموفوبيا المتنامية بالفعل والكراهية في الغرب يتحملون نفس القدر من المسؤولية عن هذا الهجوم الشنيع".

وفي نيويورك قال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إن جوتيريش أكد مجددا "الحاجة الملحة للعمل معا على مستوى العالم لاحتواء (خطر) الاسلاموفوبيا والقضاء على التعصب والتطرف العنيف في جميع صوره".

وفي القاهرة ندد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "بأقوى العبارات بهذا الهجوم الإرهابي الآثم الذي استهدف بوحشية مصلين آمنين في بيوت الله".

وحذر الأزهر في بيان من أن ما حدث "يشكل مؤشرا خطيرا على النتائج الوخيمة التي قد تترتب على تصاعد خطاب الكراهية ومعاداة الأجانب وانتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا في العديد من بلدان أوروبا".

وردد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش صدى هذه المشاعر قائلا على تويتر "يجب أن تستمر جهودنا الجماعية ضد العنف والكراهية بعزيمة متجددة".

وفي الرياض عبر مصدر مسؤول بوزارة الخارجية عن إدانة السعودية للهجوم وجدد "التأكيد على إدانة المملكة العربية السعودية للإرهاب بكل أشكاله وصوره وأيا كان مصدره، وعلى أن الإرهاب لا دين له ولا وطن".

وردد مئات من المحتجين الغاضبين في داكا عاصمة بنجلادش هتاف "الله أكبر" بعد صلاة الجمعة.

وقال رئيس وزراء أستراليا سكوت موريسون إن مواطنا أستراليا اعتقل بعد الهجوم "متطرف وإرهابي يميني عنيف".

وقالت الملكة إليزابيث، وهي رأس الدولة النيوزيلندية، إنها تشعر "بحزن عميق بسبب الأحداث المروعة".

ووصف ترامب الهجوم بأنه "مذبحة مروعة" وقال إن الولايات المتحدة تقف مع نيوزيلندا.

وندد البابا فرنسيس بما وصفه "بأعمال العنف الحمقاء".

وقال فرنسيس في رسالة تعزية إنه "يؤكد لجميع مواطني نيوزيلندا، والمسلمين منهم بوجه خاص، تضامنه القلبي في أعقاب هذه الهجمات".

وذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف دعا إلى اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي لمناقشة "الجريمة المروعة".

وقال ظريف على تويتر "النفاق الغربي بالدفاع عن شيطنة المسلمين باعتبار ذلك 'حرية تعبير' يجب أن يتوقف". ونشر هايكو ماس "عندما يتعرض الناس للقتل لا لشيء إلا لدينهم، فهذا هجوم علينا جميعا".

وقال صادق خان، أول مسلم يتولى رئاسة بلدية لندن، إن سكان المدينة يدعمون سكان كرايستشيرش. كما وجه اللوم إلى كل من يروج للكراهية الدينية.

وقالت رئيسة وزراء النرويج إرنا سولبرج إن الهجوم أعاد إلى الأذهان ذكريات عام 2011 عندما قتل المتطرف المعادي للمسلمين أندرس بريفيك 77 في تجمع للفتية والفتيات على جزيرة نرويجية. وقالت "هذا يثبت أن التطرف يتصاعد وأنه ينتشر في أماكن كثيرة".

من جانبه، وجه القضاء النيوزيلاندي تهمة القتل إلى المتهم الرئيسي في تنفيذ الهجوم على مسجدين في مدينة كرايستشيرش ما أدى إلى مقتل نحو 50 شخصا وإصابة العشرات بينهم طفل في الثالثة من عمره.

وقال التلفزيون الرسمي النيوزيلاندي إن الاسترالي برينتون تارانت (28 عاما) مثل أمام محكمة في (كرايستشيرش) حيث وجهت اليه تهمة القتل.

وأضاف أن المحكمة أمرت بحبس المتهم الذي ظهر مكبل اليدين ومرتديا ملابس السجن البيضاء لحين عرضه على محكمة عليا في الخامس من أبريل القادم.

وأشار إلى أن قاضي المحكمة بول كيلار سمح بالتقاط صور للمتهم لكنه أمر بتشويش الوجه للحفاظ على الحق في محاكمة عادلة لافتا إلى أن محاميه المعين من قبل المحكمة لم يطلب إطلاق سراحه بكفالة.

ومن جهتها قالت رئيسة وزراء نيوزيلاندا جاسيندا أرديرن خلال مؤتمر صحفي إن المشتبه فيه الرئيسي كان يعتزم مواصلة هجماته قبل أن تقبض عليه الشرطة.

وأوضحت أنه «كان يحمل سلاحين ناريين آخرين في سيارته ومن المؤكد أنه كان ينوي مواصلة هجومه» الذي نفذه صباح الجمعة.

وأعلنت رفع درجة التهديد الأمني في البلاد لأعلى مستوى واصفة الهجوم على المسجدين ب «الإرهابي» وأنه أسوأ حادثة قتل جماعي بنيوزيلاندا.

ومن ناحيتها أفادت الشرطة النيوزيلاندية بأن المتهم الرئيسي في الهجوم الإرهابي سيواجه على الأرجح تهما أخرى مفيدة بأنها تحتجز أيضا شخصين آخرين.

كما أكدت رئيسة الوزراء النيوزيلاندية جاسيندا أرديرن أنها تولي اهتماما كبيرا لضمان سلامة المسلمين واللاجئين في أعقاب «الهجوم المروع» على مسجدين بمدينة (كرايستشيرش) ما أودى بحياة نحو 50 شخصا.

من جهة أخرى، دانت الهيئة الاسلامية الرسمية في النمسا الجمعة خطاب نشر الكراهية والعنصرية الذي يعتمده حزب الاحرار اليميني المتطرف الشريك في الائتلاف الحاكم بالبلاد والموجه بشكل خاص ضد المسلمين والاجانب بشكل عام.

وطالبت الهيئة الاسلامية في بيان المستشار وزعيم حزب الشعب المحافظ سيباستيان كورتس الذي يقود الائتلاف الحاكم بالتدخل وإبعاد الحكومة وبوضوح عن خطاب الكراهية المعادي للاسلام والمسلمين والذي يعتمده حزب الاحرار المشارك في الائتلاف مشيرة الى ان الادانة التي أصدرها هذا الحزب لهجمات نيوزيلاندا لا يمكن الوثوق بها.

وذكرت «أن الهجوم الإرهابي على المسجدين في نيوزيلندا يكشف عن أن خطاب التحريض البغيض يثير دائما العنف والإرهاب» داعية الحكومة النمساوية الى اتخاذ اجراءات فورية وسريعة ضد نشر خطاب الحقد والكراهية الموجود داخل صفوفها وداخل الائتلاف الحاكم في البلاد.

- **القضاء النيوزيلاندي يوجه تهمة القتل إلى المتهم الرئيسي في الهجوم**
- **المشتبه فيه الرئيسي كان يعتزم مواصلة هجماته قبل أن تقبض عليه الشرطة**
- **الهيئة الإسلامية في النمسا تطالب المستشار بالتدخل لمنع اليمين المتطرف من نشر الكراهية**

2000 جريمة في حق اللاجئين بألمانيا خلال عام

سجلت سلطات الأمن الألمانية نحو ألفي جريمة، ارتُكبت بحق لاجئين في البلاد العام الماضي.

وجاء في رد وزارة الداخلية الألمانية على طلب إحاطة من الكتلة البرلمانية لحزب «اليسار»، أن هذه الجرائم تتراوح بين الإهانة والأضرار المادية، وتصل إلى حد التسبب في إصابات جسدية خطيرة وإلى القتل أحيانا.

وبحسب الداخلية الألمانية، معظم الاعتداءات (1775 جريمة) كانت تستهدف لاجئين خارج نزل اللجوء، بينما استهدفت 173 جريمة نزل لاجئين. وأسفرت هذه الجرائم عن إصابة 315 شخصا.

وتراجع بذلك عدد الجرائم التي استهدفت لاجئين مقارنة بعامي 2016 و2017، وبحسب إحصائية الشرطة للجرائم ذات الدوافع السياسية، بلغ عدد الجرائم التي استهدفت لاجئين عام 2016 نحو 2560 اعتداء على لاجئين و995 هجوما على نزل لهم، بينما بلغ العدد في عام 2017 نحو 1900 اعتداء و312 هجوما.

وقالت خبيرة الشؤون الداخلية في حزب «اليسار»، أولا يلبكه: «جرائم العنف والتهديد بالسلاح أو بالمواد المتفجرة تحدث يوميا وفقا للإحصائيات، مسؤولية هذا العنف لا يتحملها حزب البديل من أجل ألمانيا وحده، بل أيضا مجموعات يمينية أخرى تنشر التحريض العنصري في كل مكان».

وأضافت «الذنب يتحمله أيضا التحالف المسيحي، الذي لا يدع فرصة إلا ويصف طالبي اللجوء بالمجرمين ويشيطن الهجرة. يجب وضع حد لذلك».

ضابط سابق بالمخابرات الأميركية يعترف بالتجسس لحساب الصين

قالت وزارة العدل الأميركية إن ضابطا سابقا بوكالة المخابرات الدفاعية اعترف بمحاولة التجسس لصالح الصين.

واتهم رون روكويل هانسن بمحاولة نقل معلومات عسكرية سرية أميركية إلى الصين والحصول على "مئات الآلاف من الدولارات" مقابل عمله لحساب حكومة الصين.

وقالت الوزارة إن المخابرات الصينية جندت هانسن في عام 2014.

كان مكتب التحقيقات الاتحادي (إف.بي.آي) قد ألقى القبض على هانسن في يونيو حزيران وهو في طريقه إلى مطار سياتل تاكوما الدولي ليستقل طائرة إلى الصين.

ويواجه هانسن عقوبة تصل إلى السجن 15 عاما. وسوف يصدر الحكم عليه في 24 من سبتمبر.

الجيش الفلبيني يتمكن من تحييد «داعش» بعد مقتل قائده

عبر الجيش الفلبيني عن اعتقاده بأنه ربما "حيد" فلول تحالف من المتشددين الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية بعد مقتل من يشتبه أنه القائد الفعلي لهم خلال اشتباكات الأسبوع الماضي.

ولم تظهر بعد نتائج فحوص الأدلة الجنائية التي أجريت للتأكد من أن أحد أربعة متشددين قتلوا يوم الخميس هو أبو دار الذي تعتقد قوات الأمن أنه قائد جماعة الدولة الإسلامية وهي تحالف من المقاتلين الفلبينيين والأجانب الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية والذين كانوا أعضاء في جماعات مسلحة في إقليم ميندناو المضطرب.

وأودت الاشتباكات في إقليم لاناو ديل سور بحياة أربعة جنود أيضا، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنها عبر تطبيق تليجرام.

وأبلغ الكولونيل روميو براونر القائد في الجيش الفلبيني شبكة (إيه.بي.إس–سي.بي.إن نيوز) الإخبارية بأن مقتل أبو دار قد يعني "تحييد" الدولة الإسلامية.

وسيطرت الدولة الإسلامية على مدينة ماراوي بجنوب الفلبين عام 2017 لمدة خمسة أشهر حتى أفادت تقارير بمقتل قادتها الأساسيين بفعل ضربات جوية واشتباكات في الشوارع. وكان من بين هؤلاء إسنيلون هابيلون الذي تم تعريفه على أنه "أمير" الجماعة في جنوب شرق آسيا. وكان أبو دار ظهر في لقطات مصورة جالسا إلى جانب هابيلون.

مقتل 9 من طالبان في غارات جوية جنوبي أفغانستان

قُتل تسعة من مسلحي حركة طالبان في غارات جوية على مركز عمليات تابع للحركة بمدينة تارينكوت، بإقليم أوروزجان، جنوبي أفغانستان.

ونقلت وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء، عن مصادر عسكرية مطلعة قولها، إنه تم تنفيذ الغارات الجوية الجمعة والتي أسفرت أيضا عن تدمير مركز العمليات.

وأضافت المصادر «بعد عدة ساعات من مراقبة وتتبع مقاتلي طالبان لدى دخولهم المبنى المعروف بأنهم يخططون فيه لشن هجمات ضد المدنيين الأفغان، تم تدمير المبنى من خلال عدة غارات جوية دقيقة».

ولم تعلق الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، من بينها طالبان، على الغارات الجوية حتى الآن.

وإقليم أوروزجان من الأقاليم المضطربة نسبيا في جنوب أفغانستان.

وينشط المسلحون المناهضون للحكومة في بعض مناطقه، وغالبا ما يحاولون تنفيذ هجمات ضد الحكومة والمؤسسات الأمنية.

واشنطن وبكين تتصادمان في الأمم المتحدة بشأن «طرق الحرير»

تبادلت الولايات المتحدة والصين انتقادات حادة خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي، الجمعة، بشأن "طرق الحرير الجديدة"، المشروع الصيني الضخم لإقامة مشاريع بنى تحتية ضخمة عبر العالم.

وكان الاجتماع مخصصا بالأساس لبحث قرار حول أفغانستان، غير أن التوتر بين بكين وواشنطن أرغم مجلس الأمن على التصويت من أجل تمديد مؤقت لمهمة الأمم المتحدة في هذا البلد لستة أشهر عوضا عن سنة كاملة.

و"طرق الحرير الجديدة"، المعروف رسميا بمبادرة "الحزام والطريق"، مشروع صيني عملاق يشارك فيه 123 بلدا، ويهدف إلى إقامة طرقات وسكك حديد وموانئ في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية والوسطى باستخدام قروض صينية بمليارات الدولارات.

وانتقد السفير الأميركي بالوكالة لدى الأمم المتحدة جوناثان كوهن، الجمعة، مطالبة الصين بذكر هذه المبادرة في نص القرار "رغم علاقاتها المحدودة جدا مع أفغانستان، ومشكلاتها المعروفة المتعلقة بالفساد والمديونية والإضرار بالبيئة وقلة الشفافية".

كما اتهم الصين بارتهان المفاوضات حول أفغانستان في الأمم المتحدة "بتركيزها على الأولويات السياسية الوطنية الصينية بدلا من الشعب الأفغاني".

واعتبر مساعد السفير الصيني لدى الأمم المتحدة وو هايتاو أمام مجلس الأمن أن الاتهامات الأميركية "تتعارض مع الوقائع ومليئة بالأفكار المسبقة".

وأكد أنها "مبادرة تعاون اقتصادي تهدف إلى تحقيق النمو والازدهار المشتركين، ولا علاقة لها إطلاقا بالاعتبارات الجيوسياسية".